



مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

انتهاكات حقوق الأطفال في قطاع غزة

يتناول التقرير انتهاكات حقوق الأطفال في وقت النزاع المسلح في قطاع غزة خلال الربع الرابع من العام الحالي 2013، ويعتمد على الآلية الدولية للرصد والإبلاغ، وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي 1612.

(2013/12/31 إلى 2013/10/1)

2013/12/31

المحتويات

3.....	مقدمة
4.....	توطئة
8.....	القتل والتشويه (الإصابة) بحق الأطفال:
11	احتجاز واعتقال الأطفال
12	خلاصة احصائية:
13	الخاتمة

تعتبر شريحة الأطفال الأكثر تأثراً واستهدافاً في أوقات النزاع المسلح نظراً لحاجتهم الماسة للاعتماد على الغير لتلبية حاجاتهم الذاتية، وعدم استطاعتهم اتخاذ التدابير الأمنية اللازمة للحفاظ على حياتهم ومصالحهم بأنفسهم، لذلك لا تقتصر الانتهاكات الموجهة لحقوق الأطفال على الانتهاكات المباشرة مثل القتل والإصابة، بل إن استهداف الوالدين والمنزل والمدرسة والمستشفى، يؤثر بشكل مباشر على حياة هؤلاء الأطفال ويشكل مساساً جدياً بجملة حقوق الإنسان بالنسبة للأطفال.

وترتبط عمليات استهداف الأطفال بشكل واسع بوجود نزاع مسلح، بغض النظر عن طبيعة هذا النزاع، وما ينتج عنه من تكوين جماعات مسلحة وتجهيزات عسكرية قد تلعب دوراً في توسيع دائرة الخطر حول الأطفال، سواء بتجنيدهم أو استهدافهم أو استغلالهم كما سوف نرى لاحقاً خلال هذا التقرير. وليس ببعيد ما يحدث في الأراضي الفلسطينية المحتلة وبالأخص في قطاع غزة، فقد مست قوات الاحتلال ويشكل جوهري بجملة حقوق الإنسان بالنسبة للفلسطينيين في قطاع غزة ولا سيما الأطفال والنساء وقد تنوعت تلك الانتهاكات من قتل وإصابة إلى تدمير المنازل وتهجير أصحابها واستهداف المستشفيات والمدارس ومنع وصول المساعدات الإنسانية من خلال حصار خانق طال مختلف أوجه الحياة في القطاع.

يأتي هذا التقرير والذي يتناول أهم الانتهاكات الموجهة ضد الأطفال في أوقات النزاع المسلح ضمن دور مركز الميزان لحقوق الإنسان كأحد الأطراف غير الرسمية الموثقة للانتهاكات والمشاركة في عمليات الرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة، حيث يغطي التقرير الربع الرابع والأخير من العام 2013، ويبدأ التقرير باستعراض الإطار التاريخي والتسلسل الزمني للوصول إلى القرار 1612 الصادر عن الأمم المتحدة والخاص بحماية الأطفال في أوقات النزاع المسلح، والآلية التي ترفع بها التقارير من الجهات المشاركة في متابعة الانتهاكات الموجهة ضد الأطفال والسياق الواجب التعامل به، بالإضافة إلى التعريفات الخاصة بالطفل.

من ثم يستعرض التقرير مجمل الانتهاكات الموجهة لحقوق الأطفال خلال الربع الثالث من العام 2013 في قطاع غزة. وإذ يعرض التقرير الانتهاكات التسعة الموجهة ضد الأطفال المتعارف عليها وقت النزاع المسلح وبالأخص في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإنه يتناول ما يقع منها على الأرض وليس بالضرورة أن تقع كل الانتهاكات.

ويستخدم التقرير تفسير كل انتهاك من انتهاكات القرار 1612 استناداً إلى مجموعة المبادئ التوجيهية التي أعدتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، وقد تم تعديل بعض البيانات الواردة في التقرير وأضيف عدد من ضحايا أحداث داخلية مرتبطة بحالة النزاع المسلح وفقاً للمفهوم الموسع لقرار مجلس الأمن 1612.

وينتهي التقرير بخاتمة استدلالية تعبر عن مدى التزام قوات الاحتلال والجماعات المسلحة وما انبثق عن دائرة النزاع من ظروف إنسانية وأوضاع معيشية بالقوانين والاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية الأطفال وقت النزاع المسلح.

شكلت الحروب والنزاعات المسلحة في العقود الأخيرة من الألفية الثانية وخاصة عقد الثمانينيات الذروة في انتهاك حقوق الأطفال خاصة تجنيدهم واستخدامهم في النزاعات المسلحة، إضافة لباقي الانتهاكات لاسيما تجارة الأطفال والاعتداءات الجنسية، على الرغم من أن الأمم المتحدة قد أعلنت وفي مناسبات ومواثيق دولية متعددة أن للطفولة الحق في رعاية ومساعدة خاصتين، فقد ورد ذلك في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، و في إعلان جنيف لحقوق الطفل لعام 1924، وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإزاء تلك الانتهاكات الخطيرة التي تواجه الأطفال الذين يمثلون مستقبل البشرية، تداعت الأمم المتحدة لوضع اتفاقية خاصة بحقوق الطفل اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة في عام 1989 وأصبحت نافذة في 2 أيلول/سبتمبر 1990 .

وتمثل الاتفاقية مجموعه من المعايير والالتزامات غير قابلة للتفاوض، تمت الموافقة عليها عالمياً، وتوفر الحماية و الدعم لحقوق الأطفال. وباعتماده لهذه الاتفاقية، أقر المجتمع الدولي بحاجة الأشخاص ممن هم دون الثامنة عشر من العمر إلى رعاية خاصة وحماية لا يحتاجها الكبار. ولدعم القضاء لدرء سوء المعاملة والاستغلال المنتشرين بصورة متزايدة في أنحاء العالم .

هذا وقد اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً في عام 1993 يوصي بأن يعين الأمين العام خبيراً مستقلاً لدراسة تأثير الصراعات المسلحة على الأطفال، وذلك إثر توصية قدمتها لجنة حقوق الطفل. وهو ما تم بالفعل حيث كلف الأمين العام للأمم المتحدة السيدة غراسا ماشيل بإعداد تقرير بالخصوص.

وقد دعت دراسة غراسا ماشيل في عام 1996- حول أثر النزاعات المسلحة على الأطفال - إلى ضرورة بناء نظام للرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال، وإلى ضرورة مشاركة مجلس الأمن الدولي في هذا المضمار .

وفي عام 1997 تم تعيين أول ممثل للأمين العام للأمم المتحدة حول الأطفال والنزاعات المسلحة، كما اعتمدت الجمعية العامة في عام 2000 البروتوكولين الاختياريين الملحقين بالاتفاقية والمتعلقين بحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والمشاركة في الصراع المسلح. حيث يحدد البروتوكول الاختياري الخاص بعدم مشاركة الأطفال في النزاعات المسلحة سن الثامنة عشر كحد أدنى للتجنيد الإجباري. ويطالب الدول ببذل أقصى طاقاتها لحظر من هم دون الثامنة عشر من الاشتراك اشتراكاً مباشراً في النشاطات العدائية. فيما يشدد البروتوكول الاختياري المتعلق بالإتجار في الأطفال، وبيع الأطفال واستخدام الأطفال في المواد والعروض الإباحية؛ على ضرورة تجريم هذه الانتهاكات الخطيرة لحقوق الطفل ويركز على أهمية زيادة الوعي العام والتعاون الدولي في الجهود الرامية لمكافحة تلك الانتهاكات. ويوفر البروتوكولان الاختياريان الملحقان باتفاقية حقوق الطفل شرحاً مفصلاً للنصوص ويزيدان من حجم الالتزامات على نحو أوسع مما جاء في الاتفاقية الأصلية، كما أنهما استخدمتا لزيادة التدابير المعنية بحقوق الإنسان.

وقد أدرج الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره السنوي لعام 2001 بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة قائمة بأطراف النزاعات الذين يجندون الأطفال أو يستخدمونهم، كما عرض في تقريره لعام 2003 قائمة بالانتهاكات البالغة لحقوق الطفل أثناء النزاعات والمتمثلة في الآتي:

- القتل والتشويه بحق الأطفال؛
 - تجنيد الأطفال أو استخدامهم في القتال؛
 - الاعتداءات على المدارس والمستشفيات؛
 - الاغتصاب أو غيره من أشكال العنف الجسدي الجسيم بحق الأطفال؛
 - الاختطاف؛
 - الحرمان من وصول المساعدات الإنسانية للأطفال.
- وأضاف الفريق الفلسطيني ثلاثة انتهاكات للقائمة الأولية هي:
- الاعتقال
 - التعذيب
 - والتهجير القسري (هدم المنازل).

وفي عام 2005 صدر القرار رقم 1612 عن مجلس الأمن الدولي، والذي وضع إطاراً إلزامياً لآلية الرصد والإبلاغ في البلدان التي يسودها نمط راسخ في تجنيد الأطفال، ومتضمناً للانتهاكات الستة سالفة الذكر، وحدد ذلك الإطار دور الآلية في " جمع وتقديم معلومات موضوعية ودقيقة وموثوقة في الوقت المناسب عن عمليات تجنيد الأطفال واستخدام الجنود الأطفال في انتهاك لأحكام القانون الدولي المعمول بها، وعن سائر الانتهاكات وأعمال الإيذاء التي ترتكب في حق الأطفال المتضررين بالصراعات المسلحة "

وقد طلب من كل فرق الأمم المتحدة القطرية في البلدان المدرجة في قائمة الأمين العام لأن تؤسس آلية للرصد والإبلاغ بخصوص القرار 1612 وفريق عمل على مستوى القطر، وخطة عمل لدعم الأطفال المتضررين .

كما دعا قرار مجلس الأمن المذكور إلى ضمان الرصد المنتظم، علماً بأن إتباع آلية الرصد والإبلاغ لا تهدف بالأساس إلى الملاحقة الجنائية بصورة مباشرة أو المشاركة بالإجراءات الجنائية الوطنية أو الدولية، مع أنه بالإمكان تحويل قضايا الانتهاكات إلى منظمات تساند الضحايا في رفع دعاوى قضائية.

وقد وسع مجلس الأمن الدولي بموجب قراره رقم 1882 لسنة 2009 من معايير اختيار البلدان أو الأطراف الملزمة بالإبلاغ عن هذه الانتهاكات بحيث تشمل القتل، التشويه، الاغتصاب والاعتداءات الجنسية.

وفي عام 2010 تواجبت فرق عمل تطبيقاً للقرار 1612 في 14 بلد تقوم برفع تقاريرها مرة كل شهرين لمجلس الأمن.

وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة أنشأت آلية لمراقبة انتهاكات حقوق الطفل والإبلاغ عنها بحسب قرار مجلس الأمن رقم 1612 حول الأطفال في النزاعات المسلحة وبدعم من اليونسيف. حيث تقوم مجموعة عمل غير رسمية ومنذ عام (2007) برفع تقارير طوعية عن الخروقات الستة بحق الأطفال.

أنشأ مجلس الأمن، بموجب القرار 1612 آلية لرصد أخطر الانتهاكات التي تُرتكب ضد الأطفال في حالات الصراع والإبلاغ عنها. وهذه الآلية التي يشار إليها باسم آلية الرصد والإبلاغ المنشأة بموجب القرار 1612 تبلغ عن ستة انتهاكات جسيمة (قتل الأطفال أو تشويههم، تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود، مهاجمة المدارس أو المستشفيات، الاعتصاب وغيره من الانتهاكات الجنسية الخطيرة، اختطاف الأطفال، قطع سبيل المساعدات الإنسانية عن الأطفال). بالإضافة إلى ثلاثة انتهاكات أضافها الفريق العامل في الأراضي الفلسطينية وهي (احتجاز واعتقال الأطفال، التعذيب والمعاملة السيئة، التهجير القسري)

تشكل تقارير آلية الرصد والإبلاغ الأساس لعمل الفريق العامل التابع لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المعني بالأطفال والنزاع المسلح ويمكن أن تسفر في نهاية الأمر عن فرض جزاءات معينة، أو محاوراة الجماعات المسلحة التي يُبلغ عن ارتكابها انتهاكات ضد الأطفال لوضع خطة عمل بشأن كيفية وضع حد لهذه الانتهاكات بصورة منهجية.

المادة الرابعة من البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة

1. لا يجوز أن تقوم المجموعات المسلحة المتميزة عن القوات المسلحة لأي دولة في أي ظرف من الظروف بتجنيد أو استخدام الأشخاص دون سن الثامنة عشرة في الأعمال الحربية.
 2. تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الممكنة عملياً لمنع هذا التجنيد والاستخدام، بما في ذلك اعتماد التدابير القانونية اللازمة لحظر وتجريم هذه الممارسات.
 3. لا يؤثر تطبيق هذه المادة بموجب هذا البروتوكول على المركز القانوني لأي طرف في أي نزاع مسلح.
- المادة 3.3 تقوم الدول الأطراف التي تسمح بالتطوع في قواتها المسلحة الوطنية دون سن الثامنة عشرة بالتمسك بالضمانات لكفالة ما يلي كحد أدنى:
- (أ) أن يكون هذا التجنيد تطوعاً حقيقياً؛
 - (ب) أن يتم هذا التجنيد الطوعي بموافقة مستنيرة من الآباء أو الأوصياء القانونيين للأشخاص؛
 - (ج) أن يحصل هؤلاء الأشخاص على المعلومات الكاملة عن الواجبات التي تتطوي عليها هذه الخدمة العسكرية؛
 - (د) أن يقدم هؤلاء الأشخاص دليلاً موثقاً به عن سنهم قبل قبولهم في الخدمة العسكرية الوطنية.

الانتهاكات التي يتم الإبلاغ عنها بموجب القرار 1612

السياق: يجب أن تكون الأحداث قد وقعت في سياق نزاع مسلح ومرتبطة به.

الضحية: طفل أو أطفال، أي الأشخاص ممن هم دون 18 عام.

مرتكب الانتهاك: أفراد في قوات مسلحة تابعة لدولة أو مجموعة مسلحة غير تابعة للدولة.

القوات المسلحة: تشير إلى القوات المسلحة التابعة للدولة.

المجموعات المسلحة: تشير إلى المجموعات المسلحة المتميزة عن القوات المسلحة لأي دولة وذلك وفقاً لتعريفها في المادة الرابعة من البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة.

ملاحظة: بالرغم من أن الممارسات الدولية تظهر بأن المدنيين يمكن أن يكونوا مسؤولين عن جرائم حرب إلا أن آلية الرصد والإبلاغ لم تركز على نشاطات المدنيين.

القتل والتشويه (الإصابة) بحق الأطفال:

شهد الربع الرابع من العام الحالي 2013، استمراراً في وتيرة استهداف الأطفال بشكل مباشر وغير مباشر نتيجة الصراع القائم مع قوات الاحتلال، فقد سجلت هذه الفترة سقوط (2) أطفال قتلى، و(4) مصابين نتيجة تعرضهم لأحداث مرتبطة بشكل أو بآخر بالصراع مع قوات الاحتلال من خلال الاستهداف المباشر والاعتقال والأجسام المتفجرة والحرائق الناتجة عن الحصار الذي تفرضه تلك القوات على القطاع ويتأثر منه الأطفال بشكل رئيسي.

ويورد التقرير أهم الأحداث التي أدت إلى مقتل الأطفال وإصابتهم في قطاع غزة والتي كانت على النحو التالي:

فتحت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة على حدود الفصل الشمالية، نيران أسلحتها، عند حوالي الساعة 8:30 من يوم الأحد الموافق 15/12/2013، تجاه عدد من المزارعين الذين تواجدوا في المزارع المحاذية للحدود، والكائنة في منطقة بورة أبو سمرة الحدودية الزراعية شمال بيت لاهيا في محافظة شمال غزة، ما تسبب في إصابة الطفل: **محمد رفيق عبد اللطيف الشنباري (17 عاماً)**، بعيار ناري في ساقه اليسرى، وصفت المصادر الطبية في مستشفى كمال عدوان جراحه بالمتوسطة، وتفيد التحقيقات الميدانية أن الطفل الشنباري من سكان عزبة بيت حانون وقد ترك الدراسة واتجه للعمل لمساعدة والده في إعالة أسرته، ويعمل منذ أسبوع في الزراعة، من خلال جني محصول البطاطا

وفي هذا الخصوص أفاد المزارع: علي خالد محمد أبو عودة (24 عاماً) من سكان بيت حانون المركز، بما يلي:

"أنه يعمل ونسيبه (شقيق زوجته: محمد رفيق الشنباري) في جني محصول البطاطا في مزرعة الحاج: فايز أبو شماس الملاصقة لحدود الفصل الشمالية في منطق بورة أبو سمرة الزراعية، وأنه ذهب عند الساعة 7:00 من صباح يوم الأحد لعمله صحية نسيبه كالمعتاد، وعملوا في مزرعة البطاطا التي تبعد عن حدود الفصل مسافة تقدر بـ500 متراً، وتحدها من الشمال مزرعة خضروات البازيلاء والبصل التي تبعد عن الحدود مسافة 200 متراً فقط، والمزرعة بكاملها مكشوف لجنود الاحتلال المتمركزين في برج للمراقبة يقع إلى الشمال الغربي ولدوريات الاحتلال المارة داخل حدود الفصل، وأثناء العمل عند حوالي الساعة 8:30 من صباح الأحد نفسه وفي جو هادئ وشمس ساطعة بعد انخفاض بارد، وبينما كنت أتواجد على بعد عشرة أمتار من نسيبي محمد سمعت صوت عيار ناري وشاهدت الرمال تتطاير من جوار محمد، ثم سمعته يصرخ، وتواصل إطلاق النار، وسقط محمد أرضاً، فأسرعت تجاهه فشاهدت الدماء تتزف من ساقه اليسرى، في هذه الأثناء تجمع عدد من العمال حوله، فساعدوني بحمله في حين اتصل مالك الزرعة بسيارة الاسعاف، كان محمد يتألم بشدة، سرنا به مسافة 70 متراً تقريباً حتى جاء أحد المزارعين راكباً دراجة نارية من نوع تراكتورون (أربع عجلات) فركبت ومحمد معه على الدراجة وسرنا نحو المستشفى سالكين الطريق الواصل ما بين القرية البدوية وبيت لاهيا إلى الشرق من البورة، وعند وصولنا الطريق وصلت سيارة الاسعاف فركبناها إلى مستشفى كمال عدوان الحكومي في مشروع بيت لاهيا، وهناك قدموا لنسيبي العلاج في قسم الاستقبال ثم حولوه لقسم العظام بهدف إجراء جراحة في ساقه.

فتحت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة على حدود الفصل الشرقية، نيران أسلحتها، عند حوالي الساعة 13:30 من يوم الجمعة الموافق 20/12/2013، تجاه عدد من الشبان المتنزهين الذين تواجدوا قرب الحدود شرقي مقبرة الشهداء الإسلامية شرق جباليا في محافظة شمال غزة، ما تسبب في إصابة شابين وطفل، وهم: **ضياء أحمد أسعد**

الناطور (17 عاماً)، بغيار ناري في الساق اليسرى، وعلي حسن عبد الرحمن خليل (20 عاماً) أصيب بغيار ناري أعلى الفخذ الأيسر، وكلاهما وصفت جراحه بالطفيفة حيث نفذت الأعيرة من أجسادهم- مدخل ومخرج- أما الثالث فهو: محمد حمودة أيوب أيوب (23 عاماً) فأصيب بغيار ناري في الساق اليمنى ووصفت المصادر الطبية في مستشفى كمال عدوان جراحه بالمتوسطة.

أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة قرب حدود الفصل الشرقية ثلاثة قذائف مدفعية، عند حوالي الساعة 15:30 من يوم الثلاثاء الموافق 24/12/2013، استهدفت منزلين سكينين يعودان لعائلة أبو سبيخة (البحيري)، يقعان في المنطقة الشرقية من مخيم المغازي، بالقرب من مسجد الأبرار، ويبعدان حوالي (700 متر)، عن حدود الفصل الشرقية التي تتمركز عليها قوات الاحتلال الإسرائيلي، ووفقاً للمعلومات المتوفرة فقد أصابت قذيفتين منزل أحمد سلمان سالم أبو سبيخة البالغ من العمر (34 عاماً)، والذي يسكن في الطابق الأول، فيما يسكن شقيقه بهاء (30 عاماً) في الطابق الأرضي (البدروم)، أسفر القصف عن مقتل الطفلة حلا أحمد سلمان أبو سبيخة البالغة من العمر (3 سنوات)، حيث كانت تلهو في محيط منزلها، ونقلت إلى مستشفى شهداء الأقصى بدير البلح، حيث أعلن عن وفاتها رسمياً جراء نزيف داخلي سببه القصف، كما أصيبت السيدة بثينة طلال سالم أبو سبيخة البالغة من العمر (28 عاماً)، و أطفالها وهم: بلال بهاء سلمان أبو سبيخة البالغ من العمر (4 سنوات)، وشقيقه محمد (6 سنوات)، وأصيبوا في الأطراف السفلية والعلوية، فيما سقطت القذيفة الثالثة على المنزل المجاور وتعود ملكيته إلى سلمان سالم بحيري أبو سبيخة البالغ من العمر (70 عاماً)، وتسبب القصف في وقوع اضرار في المنازل المستهدفة ومحتوياتها. الجدير بالذكر أن الجرحى نقلوا إلى مستشفى شهداء الأقصى في مدينة دير البلح، ووصفت المصادر الطبية جراح السيدة بثينة بالمتوسطة.

وفي هذا السياق أفاد والد الأطفال المصابين بهاء سالم أبو سبيخة بالتالي:

"أنا بهاء سلمان سالم أبو سبيخة (البحيري)، أبلغ من العمر (30 عاماً)، متزوج ولدي أسرة مكونة من (4 أفراد)، وأسكن في مخيم المغازي- المنطقة الشرقية، بجوار مسجد الأبرار، ويبعد منزلي عن حدود الفصل الشرقية مسافة تقدر ب(700 متر)، والمنزل مكون من طبقتين أخي أحمد (34 عاماً)، يسكن الطابق الأول وأنا أسكن الطابق الأرضي (البدروم)، ومساحة المنزل حوالي (160 متر)، وأعمل في مجال الزراعة، عند حوالي الساعة 15:30 من يوم الثلاثاء الموافق 24/12/2013، بينما كنت أجلس على بعد حوالي (30 متر) شرق منزلي، شاهدت دبابة تابعة لقوات الاحتلال الإسرائيلي تتمركز داخل حدود الفصل، ثم سمعت صوت انفجار شديد أعقبه صوت انفجار آخر بعد لحظات. هرولت إلى المنزل لتفقد ما جري، شاهدت دخان يتصاعد من منزل أخي أحمد، وشاهدت زوجتي بثينة طلال سالم أبو سبيخة البالغة من العمر (28 عاماً)، تنزف دماً من أطرافها السفلية، وشاهدت ابني بلال (3 سنوات) أيضاً مصاب، وعلى الفور حملت زوجتي وهرولت بها إلى الشارع، وحضرت سيارة مدنية تابعة لأحد أقاربي، فوضعت بها زوجتي وقام أحد أقاربي بحمل ابني بلال ووضعها معنا في السيارة وتحركنا إلى مستشفى شهداء الأقصى في دير البلح، وفي المستشفى شاهدت أقاربي حيث عرفت منهم أن القصف أسفر أيضاً عن إصابة ابني أحمد البالغ من العمر (6سنوات)، واستشهد ابنة شقيقي أحمد، وتدعي حلا (3 سنوات)، وأخبرني الأطباء أن إصابة زوجتي بثينة متوسطة وإصابة ابني محمد وبلال في الأطراف السفلية، حيث غادر محمد المستشفى فيما لا يزال بلال ووالدته في المستشفى، وعندما رجعت إلى المنزل تفقدت محتوياته وأثار القصف وشاهدت به دمار كبير..."

أصيبت الطفلة ل. م. ح (17 عاماً)، بعيار ناري في البطن وذلك عند حوالي الساعة 3:30 من مساء يوم الاثنين الموافق 30/12/2013، وهي من سكان منطقة دوار أبو مازن في حي الرمال غرب مدينة غزة، وذلك عندما كانت تلهو في مسدس والدها الذي يتبع أحد الفصائل، وقد توفيت الطفلة متأثرة بجراحها التي أصيبت بها.

احتجاز واعتقال الأطفال

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي سياسة الاعتقال التعسفي سواء من خلال توغلاتها في أراضي القطاع أو من خلال مطاردة الصيادين وعمال جمع الحصى والأطفال الذين يقتربون من سياج الفصل بهدف العمل أو حتى التنزه واستكشاف المناطق، وتواصل قوات الاحتلال اعتقال الأطفال واحتجازهم بما يتعارض مع أبسط معايير حقوق الإنسان، حيث اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال الفترة التي يتناولها التقرير (5) أطفال في قطاع غزة في تصاعد ملحوظ في وتيرة استهداف الأطفال بالاعتقال في القطاع.

ويورد التقرير أهم الأحداث التي اعتقلت فيها قوات الاحتلال الأطفال في قطاع غزة والتي كانت على النحو التالي:

اعتقلت قوات الإسرائيلي ثلاثة أطفال عند حوالي الساعة 12:30 مساء يوم السبت الموافق 23/11/2013، ووفقا للمعلومات المتوفرة وإفادة أحدهم فقد تسلل ثلاثة أطفال من سكان المنطقة الشرقية من قرية وادي غزة (جحر الديك) ولاحتقتهم قوات الاحتلال وبعد ذلك قامت باعتقالهم، واقتيادهم إلى أحد مراكز التحقيق حيث أخضوا للتحقيق ومن ثم أطلق سراحهم عبر معبر بيت حانون "إيرز" عند حوالي الساعة 4:00 من نفس اليوم. والمعتقلين هم: **عياد جمعان عياد البحابصة البالغ من العمر 17 عاما، محمد فوزي عطية أبو غنيم (السواركة) البالغ من العمر 17 عاما، أحمد صبري محيسن أبو ضاهر البالغ من العمر 17 عاما.** المنطقة العازلة تسلل.

فتحت الزوارق الحربية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة عند حوالي الساعة 18:00 من مساء يوم الأربعاء الموافق 27/11/2013 تجاه مراكب الصيادين الفلسطينيين التي تواجدت في عرض البحر على مسافة تقدر بحوالي ميل بحري قبالة ميناء الصيادين الجديد، غربي مدينة رفح، وتفيد التحقيقات الميدانية أن أحد القوارب المطاطية اقترب من قارب صيد فلسطيني صغير (حسكة مجداف)، وأمر من عليه بخلع ملابسهم والسباحة تجاه القارب المطاطي، وعند رفضهم السباحة، أطلق الجنود النار قرب القارب، ما أجبر صيادين اثنين كانا على متن الحسكة من خلع ملابسهم، حيث خطفهم الجنود عن قاربهم، وقيدهم وعصبوا أعينهم، وبعد حوالي (30) دقيقة نقلوهم إلى الزورق الحربي، وألبسوا ملابس غير ملابسهم (ترنق)، وبعد ثلاثين دقيقة نقلوا لقارب مطاطي الذي انطلق بهم، حتى وصل لميناء بحري، خضعوا للتحقيق، وأجبروا على النوم طوال الليل وهم مقيدون اليدين ومعصوبي الأعين، وهما: **محمود خليل محمود حسونة (17 عاما)، وأحمد خليل محمود حسونة (16 عاما)،** وكلاهما من سكان القرية السويدية في منطقة المواصي، جنوب غرب مدينة رفح، وأخلي سبيلهم عند حوالي الساعة 12:00 من بعد ظهر الخميس الموافق 28/11/2013. وأفاد ذوو المعتقلين المركز بأن قوات الاحتلال استولت على القارب الصغير (حسكة مجداف) والشباك الخاصة بهم.

خلاصة احصائية:

تستمر قوات الاحتلال في انتهاكاتها للفلسطينيين في قطاع غزة وعلى الخصوص فئة الأطفال التي خصصت لها الأمم المتحدة عناية خاصة برزت من خلال اتفاقيات أبرمت حول الطفل وصولاً إلى القرار 16-12 القاضي بحماية الأطفال في أوقات النزاع المسلح، واتباع آلية الإبلاغ عن تلك الانتهاكات ومعاينة مقتريها، فمازال الأطفال الأكثر معاناة وتعرضاً لآثار الاعتداءات الإسرائيلية المباشرة وغير المباشرة، فمنهم من تعرض للإصابة أو فقد أحد والديه، ومنهم من دمر منزله أو أجبر على الانتقال من مكان سكنه بحثاً عن الأمن والاستقرار ومنهم من اعتقل وعذب، دون أي مراعاة لخصوصية هذه الفئة الضعيفة والتي لا تتمتع بالحد الأدنى من حرية الاختيار، مع وجود بعض الانتهاكات الداخلية، وما نشأ من بعض المشكلات والأزمات والتي لها علاقة بالصراع وأثرت على الأطفال مثل مشكلة انقطاع التيار الكهربائي والعمل في الأنفاق، إلا أن نتيجة هذه الانتهاكات تكاد لا تذكر مع حصيلة المتضررين نتيجة الانتهاكات التي تقترفها قوات الاحتلال.

جدول يوضح عدد الضحايا من الأطفال خلال الربع الرابع من العام 2013

2	قتلى أطفال
4	مصابين أطفال
5	اعتقال
11	المجموع

يظهر التقرير استمرار انتهاكات حقوق الأطفال المرتبطة بالنزاع المسلح في قطاع غزة، حيث شهدت الفترة التي يتناولها التقرير، استمرار حالات قتل وإصابة الأطفال، وحالات الاعتقال واستمرار القيود التي تفرضها على السكان في إطار الحصار الشامل الذي ينتهك القانون الدولي الذي يشكل مساساً جوهرياً بجملة حقوق الإنسان بالنسبة للفلسطينيين في قطاع غزة ويؤثر بشكل كبير على الأطفال والنساء.

مركز الميزان لحقوق الإنسان يجدد استنكاره استمرار الانتهاكات الموجهة ضد الأطفال الفلسطينيين في قطاع غزة ويرى في مضي قوات الاحتلال الإسرائيلية قدماً في انتهاك قواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان انعكاساً طبيعياً لعجز المجتمع الدولي عن القيام بواجباته القانونية والأخلاقية تجاه المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي قطاع غزة على وجه الخصوص. وأن عجز المجتمع الدولي عن اتخاذ خطوات فاعلة شجع - ولم يزل - تلك القوات على مواصلة انتهاكاتها.

كما يجدد مركز الميزان مطالبته المجتمع الدولي بالتحرك العاجل والفاعل لوقف انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والعمل على تطبيق العدالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وملاحقة كل من ارتكبوا أو أمروا بارتكاب هذه الانتهاكات وتقديمهم للعدالة. والمركز يشدد على ضرورة إنهاء حالة الإفلات من العقاب التي ميزت سلوك المجتمع الدولي تجاه انتهاكات حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

انتهى